المشروع التّشاركي للحوكمة الرّشيدة في الجامعات التّونسيّة: قراءة تقييميّة نقديّة

د. المنصف القابسي
قسم علم الاجتماع بكلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة صفاقس، الجمهوريّة التّونسيّة
تاريخ الإرسال: 2018-08-23 - **تاريخ القبول:** 2018-10-28

ملخّص

يكشف مفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة أنّ دور الجامعات عبر العالم لم يصيح يتأسّس على وظيفتين رئيسيّتين هما وظيفتا التّعليم من ناحية والبحث العلمي من ناحية ثانية، بل انضافت وظيفة ثالثة هي المسؤوليّة الاجتماعيّة أو المسؤوليّة المدنيّة أو خدمة المجتمع.ومنذ أواخر القرن الماضي بدأت العديد من الجامعات العربيّة في الانخراط في الميثاق العالمي الذي يؤسّس لهذا التّمشّي. إلا أن ضعف هذا الانخراط كان من بين الأسباب الذي جعل غالبية الجامعات في الوطن العربي، تقبع في ذيل في أكثر القياسات الدّوليّة تداولا. وللتكيف مع هدا التطور لوظيفة الجامعات، طرح في بداية 2015 مشروع لإصلاح منظومة التّعليم العالي والبحث العلمي في تونس، وشارك في صياغته أهمّ الفاعلين في الحقل الأكاديمي. وسنحاول في مقالتنا المساهمة في قراءة نقديّة وتقييمية لهذا المشروع ولمختلف الرّؤى التي تعاملت معه، ونبيّن إلى أيّ مدى يمكن اليوم الدّفع بالجامعات التّونسيّة إلى مزيد من الالتزام الاجتماعي والمدني.

الكلمات الدالة: المسؤوليّة الاجتماعيّة؛ الالتزام المدني؛ التّشاركيّة؛ الحوكمة الرّشيدة.

Abstract

The concept of corporate social responsibility is based on the idea that the work of the institutions, their functioning and the regularity of their mechanisms should not be limited to seeking financial profit and economic benefits, but should also take into account the interest of central actors in their environment. Applied to tertiary education a third function called, social responsibility, or civil liability or service to the community, has been added to the two classic functions of this sector which are teaching and scientific research. The weak commitment of Arab universities to the global charter that establishes this approach has been one of the reasons for their poor placement in the

rankings of universities at the global level. In our article, we propose a critical and evaluative reading of the project launched in 2015 to reform the system of higher education and scientific research in Tunisia; In particular, we will be interested in the different points of view generated by its content and the possibilities recommended to bring Tunisian universities to a greater social and civic commitment.

Keywords: social responsibility; civic engagement; participatory governance; good governance.

Résumé

Le concept de responsabilité sociétale des entreprises repose sur l'idée que le travail des institutions, leur fonctionnement et la régularité de leurs mécanismes ne devraient pas se limiter à la recherche du profit financier et des avantages économiques, mais doit aussi prendre en compte l'intérêt des acteurs centraux de leur environnement. Appliquée à l'enseignement supérieur une troisième fonction appelée, la responsabilité sociale, ou la responsabilité civile ou encore le service à la communauté, a été ajoutée aux deux fonctions classiques de ce secteur qui sont l'enseignement et la recherche scientifique. La faiblesse de l'engagement des universités arabes à la charte mondiale qui établit cette approche a été l'une des raisons de leur mauvais placement dans les classements des universités au niveau mondial. Dans notre article, nous proposons une lecture critique et évaluative du projet lancé en 2015 pour réformer le système d'enseignement supérieur et de la recherche scientifique en Tunisie ; Nous intéresserons plus particulièrement aux différents points de vue suscités par son contenu et aux possibilités préconisées pour amener les universités tunisiennes vers un plus grand engagement social et civique.

Mots–clés: responsabilité sociale ; engagement civique; gouvernance participative; bonne gouvernance.

مقدّمة

تقوم وظيفة الجامعات في الأساس على التّعليم العالي، والذي يعدّ سبب وجودها الأصلي. وتضيف العديد من الجامعات عبر العالم إلى هذه الوظيفة الأساسيّة وظيفة ثانية هي وظيفة البحث العلمي، ثمّ أضاف النّموذج الأمريكي لاحقا وظيفة ثالثة للجامعة هي وظيفة "خدمة المجتمع" والتي أمست أيضا شائعة الاستخدام في العديد من البلدان العربية.

من هنا تولّدت أسباب كثيرة تحفّز على التّفكير المعمّق في أنموذج يمكّن من أجرأة هذه الوظيفة والدّفع بها إلى أبعاد وآفاق تطبيقيّة وعمليّة، فتولّد مفهوم "الدّور المدني للجامعة"، الذي يضع الجامعات أمام أرجح مهمات مركزية، وهي مهامّ التّعليم ونشر المعارف والبحث العلمي والتّأهيل المدني للطّلبة أو ما يصطلح عليه أكثر بالالتزام المدني للجامعات.

إنّ مفهوم "الدّور المدني للجامعة" هو في حقيقة الأمر مفهوم مركّب، ويحيل على مستويات متعدّدة ومتنوّعة ومختلفة، يعدّ ضمنه مصطلح "خدمة المجتمع" مستوى من المستويات الأساسيّة ولكنّه لا يختزل فيه وحده. لذلك فإنّ وجود هذا المستوى ضمن الرّكائز التي تقوم عليها بعض الجامعات في الوطن العربي لا يعني أنّ دورها المدني مكتمل.

أمّا المستويات التي أكّدت عليها أيضا العديد من الدّراسات النّظريّة والميدانيّة فيمك إجمالها في :

- الدّيمقراطيّة
- المواطنة
- خدمة المجتمع
- ثقافة القانون
- المسؤولية المدنيّة
- بيداغوجيا التّقصّي والمداولة

وقد كانت لنا فرصة المساهمة في الاشتغال على هذه المستويات في سياق مشروع بحثي قادته الجمعيّة اللّبنانيّة للعلوم التّربويّة، وشمل العديد من الجامعات في الوطن

العربي(ساري، 2016)، منها الحكومي الخاصّ، وقد تحمّلنا فيه مسؤوليّة قيادة العمل الميداني الخاصّ بالجامعات التّونسيّة[1]. وقد كشفت لنا نتائج هذا العمل عن واقع الالتزام المدني في الجامعات التي تمّ الاختيار عليها كعيّنات دراسيّة، ما وفّر بالنّسبة لنا فرصة حقيقيّة لكشف وضع أجمع العديد من المتدخّلين في المجال الأكاديمي في تونس على ضرورة تأهيله وإصلاحه حتّى يواكب جملة التّغيّرات التي طرأت على الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في تونس بعد أحداث ديسمبر 2010- جانفي 2011، أو ما يعرف "الثّورة التّونسيّة".

لقد اعتبرت تونس تاريخيّا التعليم مصدرا أساسيا للتحديث، وتأثّرت في مجال التّعليم الجامعي بإجراءات نظام "إ.م.د LMD" المستوحى من نظام الإصلاح الجامعي للاتحاد الأوروبي أو ما يسمى بـ"مسار بولونيا Processusde Bologne"[2]، وهذا ما يعتبره العديد من الجامعيين أنّ تونس قد خضعت لتوصيات صندوق النّقد الدولي وتعليماته، ولذلك توجهت المنظومة الجامعية التونسية نحو تبني أو "استيراد النموذج الأوروبي للإصلاح الجامعي "إمد"، و تطبيقه بطريقة تكاد تكون "ارتجالية" وغير منظمة (سهام، حسين وآخرون، 2011).

بعد "الثّورة" كان لا بدّ من طرح مشروع إصلاح الجامعات التّونسيّة والأنظمة التي تعتمدها على طاولة البحث والتّفكير، كضرورة ملحّة تتطلّبها مقتضيات المرحلة الجديدة التي تمرّ بها البلاد، ومدخل أساسي وشرطي ضروري لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تقتضيها الإستراتيجية التنموية الوطنية

[1] - مشروع بحثي حول "الدّور المدني للجامعات العربيّة" أداره عدنان الأمين، الباحث الرّئيسي والمخضرم في الدّراسات التّربويّة (على حدّ تعبير ساري حنفي) وخاصّة الدّراسات المتعلّقة بالتّعليم العالي. وقد عرضت نتائج المشروع الدّراسي في مؤتمر يحمل نفس العنوان عقدته الهيئة اللبنانية للعلوم التّربويّة صاحبة المشروع، مع معهد عصام فارس للسّياسات العامّة والشّؤون الدّوليّة، في الجامعة الأمريكيّة في بيروت في 21-22 أفريل 2016.

[2] - اعتمده الاتّحاد الأوروبي سنة 1999 بمناسبة الاحتفال بمرور 900 سنة على تأسيس جامعة بولونيا. وقد انخرطت أغلب الدول الأوروبية فيه، ويرمي إلى إعادة هيكلة أنظمة التكوين الجامعي بها من خلال تبنّي نظام "إمد.LMD " (إجازة-ماجستير-دكتوراه أو 3-5-8). وقد بدأت تونس بتطبيقه تدريجيّا منذ سنة 2006.

المستقبلية في إطار الجمهورية الثانية" (وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، 2015).

من هنا جاءت مبادرة "مشروع إصلاح منظومة التّعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025"، بتاريخ 23 أفريل 2015، لتحوصل بحسب أصحابها "التّوجّهات الإستراتيجية الكبرى لإصلاح منظومة التّعليم العالي والبحث العلمي خلال العشريّة 2015-2025". يتمّ ضبطها بصيغة تبدو مختلفة عن الصّيغ التي كانت تضيف في ضبط السياسات والتّوجّهات الإستراتيجية في القطاعات الحسّاسة والمركزيّة من منظور أصحاب القرار في النّظام التّونسي طيلة عقود، أي في سياق "مسار تشاوري موسّع شاركت فيه مكوّنات الأسرة الجامعيّة"، فقد تمّ إمضاء اتّفاقيّة بين نقابة الأساتذة الجامعيّين في تونس "الجامعة العامّة للتّعليم العالي والبحث العلمي"، التّابعة لمنظّمة الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل، ووزارة التّعليم العالي والبحث العلمي في 5 أكتوبر 2011، تأسّست معه لجان إصلاح مركزيّة وجهويّة ومحلّية تظمّ أطرافا ثلاث، هي:

- الطّرف الإداري أو من يمثّلها مركزيا (الوزارة) وجهويا (الجامعة) ومحليا (المؤسّسة الجامعيّة)،
- الطّرف النّقابي في المستويات الثّلاث أيضا،
- ممثّلي الأساتذة في الهيئات البيداغوجيّة والعلميّة المنتخبة (المجالس العلمية ومجالس الجامعات).

و قد شرفت هذه الأطراف الثلاث على أعمال هذه اللّجان "اللّجنة الوطنيّة للإصلاح". وبعد الانتهاء من المراحل الدّراسيّة والتّشاوريّة التي شارك فيها أيضا خبراء مختصّون من مجالات مختلفة، تمّ الانتقال إلى ما تمّت تسميته "حوارا مجتمعيّا"، انطلق في شهر ماي 2015وانتهى بـ"رسم مخطّط استراتيجي لتحقيق تلك الرّؤية وتأمين تلك الرّسالة بناء على أهداف عامّة وأخرى خصوصيّة وما تتطلّبه من أنشطة وآليات وآجال ومؤشّرات".

إنّ ما سنحاول تعميق النّظر فيه في مقالتنا هذه، وعبر قراءة تقييمية نقديّة، هو جانب الالتزام المدني للجامعات التّونسيّة وحوكمتها، عبر تشخيص للواقع الموجود وتحليل الأهداف المنشودة من خلال مشروع الإصلاح المقترح للعشرية 2015-2025، متوقّفين خاصّة عند جانب العلاقة بين الفاعلين المركزيّين في هذه العمليّة ومستوى "التّشاركيّة"

المعلنة، وخاصّة محاولة الإجابة عن سؤال نلخّصه بالقول: إلى أيّ مدى تمّ احترام تلك "التّشاركية"في وضع تونسي له ميزات وخصائص يتمّ تصنيفها عادة بالأوضاع الانتقاليّة؟

1. واقع المسؤوليّة الاجتماعيّة والالتزام المدني للجامعات التّونسيّة وحوكمتها:

1.1. تعريف الالتزام المدني:

إنّ الحديث عن البعد المدني للجامعات هو موضوع فكري عالمي أساسه أنّ الجامعة لا تخرّج فقط أصحاب مهن بل مواطنين منخرطين في الحياة المدنيّة ((Heatcher et all., 2009، وحين أطلق مجلس التعليم الإقليمي الجنوبي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1967 (برنامج Southern Regional Education Board, SREB)، والذي تّم تعميمه لاحقا على عدد من الجامعات من خلال ربط الطلبة بمشاريع محلّية، عنوانها التّربية من أجل الخدمة Service) (Education ، كانت تلك المحاولة الأولى في عملية تشبيك الطلبة،عبر مقررات محددة، مع مجتمعاتهم المحلية،بهدف تشجيعهم على فهم المشكلات الاجتماعية المطروحة فيها كالفقر والإدمان مثلا، فضلا عن اقتراح الحلول لها في مشاريعهم كجزء أساسي من المقرّرات.

ثمّ جاءت دعوة رؤساء حوالي1200 جامعة أمريكية سنة 1999 إلى الالتزام بالمسؤولية المدنية، من خلال تكثيف أنشطة خدمة المجتمع خارج المنهج أو عبره في الحرم الجامعي، ليكون كجزء من متطلّبات التخرّج الجامعيّة. وقد جاءت تلك الدّعوة كردّ على إحجام الطلبة عن المشاركة المدنية وتدنّي مشاركة الشباب في الانتخابات وضعف الاهتمام لديهم بالشأن العامّ، بسبب تغيّرات سوق العمل، وتراجع الثقة بالنظامالسياسيالقائم،وارتفاعنسبةالبطالة،فضلاعنانتشارظاهرةالحرمانالاقتصادي بينهم، إلى أن ظهر في عام 2005 إعلان تالوار (Talloires Declaration) حول "الأدوار المدنيّة والمسؤوليّة الاجتماعيّة للتّعليم العالي" (Talloires, 2005)، وقد تمّ توقيعه من طرف 29 رئيس جامعة من 23 بلدا (منها 4 بلدان عربيّة)، وقد وصل اليوم عدد الموقّعين عليه 366 جامعة وكلّية عبر العالم. ولعلّه من المثير للانتباه أنّه لا توجد مؤسّسة جامعيّة واحدة من تونس أو من بلدان المغرب العربي الخمسة، ضمن الموقّعين على الإعلان. لكنّ ما يهمّنا أكثر في هذا الإعلان هو مصطلح "المسؤوليّة المدنيّة Civic

."Responsibility

إنّ أغلب النّظريّات التي تتناول الجامعات والتجارب المرتبطة بها تركّز اليوم على التّصوّرات التي تقوم عليها الرّسالة المركزيّة للجامعة، وهي تصوّرات تمّ تصنيفها حسب سبعة نماذج أساسيّة، حيث تساهم النّمذجة هنا "في توصيف جملة التّصوّرات والمناظير، دون أن تكون الغاية منها خلق تراتبيّة بينها." (Catherine Larouche, Denis Savard, Lucie Héon et Jean-Joseph Moisset, 2012)، وميزة هذه النّمذجة/التّصنيف هي تيسير عمليّة التّقييم للجامعات في أبعاد ومستويات متعدّدة، وتمكّن خاصّة من أجرأة التّقييم والقياس عبر مؤشّرات ملموسة.

ويمكن للرّسم البياني التّالي أن يساعد على فهم هذه التّصورات وتلك النمذجة:

رسم بياني1: الرسالة المركزيّة للجامعات وتقاطعاتها

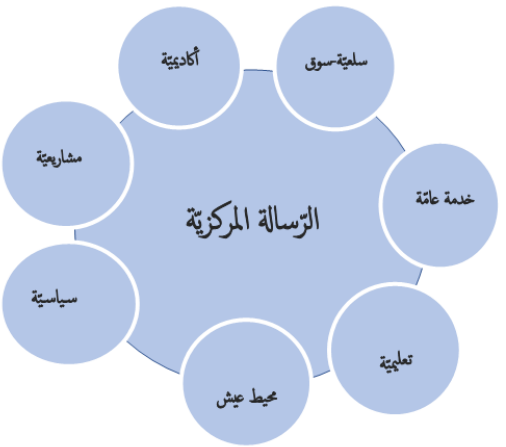

تصميم Silvern(1972)، نقله Legendre(2005)، (التّعريب شخصيّ)

ويمكّننا هذا الرّسم من ملاحظة كيف أنّ الرّسالة المركزيّة للجامعة مخترقة بواسطة النّماذج السّبعة للجامعات، وتمثّل الحلقات الهويات المختلفة للنّماذج، ويتميّز في نفس الوقت بعضها عن بعض دون أن تقصي الواحدة منها الأخرى. كما أنّ الحلقات تعكس أيضا حركة التّطوّر التي تدفع بحركة تلك النّماذج في الزّمان و في المكان.

أمّا النّماذج السّبعة التي تمكّن من تقييم الرّسالة المركزيّة للجامعة فيمكن توصيفها بمزيد من التّوسّع كما يلي:

- **نموذج الخدمة العامّة:** وتنتمي هنا الجامعات إلى فضاء الصّالح العامّ أو الملك المشترك (Lucier, 2006)،حيث تساهم في التّطوّر العام للجماعات. ويتحمّل المجتمع تكاليفها، وتدار هنا الجامعة بمعايير عادلة ومعلنة مع التّأكيد على الحوار الديمقراطي وعلى مشاركة المجتمع في تحديد الأهداف. وتقدم الجامعات، لضمان وصول أكبر عدد ممكن من المواطنين للترسيم فيها، تكوينا متنوّعا في كلّ المستويات الجامعيّة ومستجيبا لحاجات المجتمع (Larouche et al., 2012).

- **نموذج السّوق:** وينظر من خلاله إلى الجامعة كحاملة لقيمة سلعية (Porter, 1993) وخاضعة لقوانين السّوق المعدّل ذاتيا، مثلما تبينه نظرية آدم سميث. ويظهر منطق السّوق في المؤسّسات الجامعيّة من خلال فكرة القدرة على تطوير التّجديد في علاقة بالمنافسة المحلّية والوطنية والعالمية. وتتمحور فكرة السّوق هنا أساسا حول مسائل التّموقع التّنافسي والاستجابة لرغبات الحرفاء، سواء على مستوى التّدريس أو البحث أو على مستوى الخدمات المقدمة للمجموعة(Bertrams, 2006). بذلك الدّفع بالجامعة لتتأقلم مع احتياجات الحرفاء، فتخضع للمراقبة المسلّطة من الخارج، وإلى درجة كبيرة من النفوذ والسلطة المتموقعة خارج أسوار المؤسّسة (حيث تحتل المؤسسات الخاصة مواقع في المجالس الجامعيّة). وتستعمل الجامعات تكتيكات مستمدّة من علم التّسويق لإشهار ما تعرضه للحرفاء. ويكون الاختيار عادة في هذا النّموذج مرتكزا على التكوين حسب الطلبات التي تبديها المؤسسات الخاصة أو المحيط الاقتصادي للجامعة (Crespo ; Dridi, 2007).

- **النّموذج الأكاديمي:** يبحث المساندون لهذا النّموذج عادة عن سبل تحقيق المُثُل فهم يرغبون عادة في التّأثير في الحركة العامّة للمجتمع وتوجيهها، لتجسيد فكرة حضارية ترمي إلى تكوين المواطن على المثل الإنسانيّة وعلى الثقافة والعيش المشترك (Freitag, 2002)، ويكون هنا التّثمين خاصّة للمعارف وتطويرها، والتأكيد على الرّصانة والدّقة العلميّتين، وهنا تكون للحريات الأكاديمية قيمة مركزية لضمان الاستقلالية المؤسّساتية وظيفة النقد الجامعات تميزت في جانب التّصرّف من خلال التّشاركيّة

والتّصرف الجماعي.

- **النّموذج المشاريعي**: تنخرط الجامعة هنا في نمط من التصرّف يرمي إلى استغلال الموارد وإمكانات التّطوير إلى حدّ قد يتجاوز الوسائل المتوفّرة. ويختلف المنظور المشاريعي عن منظور السّوق في جانب التّعلّق بالمخاطر وبالخلق والابتكار والتجديد، في حين يهتمّ منظور السوق أكثر بالطلب وبكيفية الاستجابة له.

- **النّموذج السّياسي**: يبحث أصحاب هذا المنظور عن الشرعية لدى الأطراف المعنية. حيث يكون الاهتمام أكثر بالحصول على مساندة الفاعلين في المحيط وثقتهم، لذلك يكون التأكيد على مسائل التغير الاجتماعي والعدالة والمساواة بين مختلف مكونات المجتمع. ونجد من جانب ثان ميلا نحو مزيد من تشريك الأطراف الفعالة في تحديد البرامج وفي صياغة توجهات البحث والتصرف في الأبحاث.

- **النّموذج التّعليمي**: وهو التنظيم المؤهّل لخلق المعارف وتحصيلها وتحويلها، وكذلك تغيير التصرفات والسّلوكات الدّاخلية لتعكس المعارف والمبادرات الجديدة. ولا تعتبر التنظيمات تعلّمية إلاّ متى كان أعضاء المجموعات داخلها يعبّرون بشكل فردي أو جماعي عن رغبتهم في التّعلّم، ويقبلون بأن يتمّ اعتبارهم في حالة تكوين مستمرّ. وينادي مناصرو هذا التوجه بالدّيمقراطية والمشاركة والتصرف الجماعي وبمساهمة مختلف الفرق في الابتكار وفي العيش المشترك في المحيط الجامعي.

- **نموذج فضاء العيش**: ويستمد أصوله من التيار الإنساني الذي يرى أنّ تحقيق إرادة الإنسان يمرّ عبر معرفة ذاته وحرية التّصرف وشرعية البحث عن السعادة. وهنا تعطى أهمية للثقافة التنظيمية، وتقييم مناخ العمل والتّعلّم والبحث، ودرجة تعبئة الأعوان المنتمين للمؤسسة (ثقافة المؤسسة)، وإحساسهم بالانتماء، وتوفّر الفضاءات، والإحساس بالأمان داخل المؤسسة، وتطوير الموارد البشريّة.

وعموما فقد بيّنت الدّراسات المنجزة أنّ الالتزام المدني في الجامعات العربية بدأ يحضر كخطاب في كثير منها، وكان ذلك بدفع من إعلان "تالوار" خاصّة، غير أنّ المفهوم لم يجسّد إجرائيّا بالمستوى المطلوب لتحقيق أهداف الإعلان (ساري حنفي، 2016).

2.1 المسؤوليّة الاجتماعيّة والالتزام المدني في الجامعات التّونسيّة:

للجامعات التّونسيّة، مثل ما لغيرها من الجامعات في الوطن العربي والعالم، مجموعة من القيم والمعارف والمهارات العامّة والخاصّة، ترسّخها لدى طلبتها بشكل معلن ومباشر أو خفيّ وغير مباشر، وذلك بقطع النّظر عن اختلاف اختصاصه.

وبحثا عن مدى تكريس هذا المستوى، وتوجّهات الجامعات التّونسيّة في تطبيقه، تمّ الاختيار، في الدّراسة التي أحلنا إليها في بداية مقالنا[3]، على عيّنة دراسيّة من أربع جامعات، ثلاث عموميّة هي: جامعات صفاقس، وتونس المنار ومنّوبة، وواحدة خاصّة، وهي المدرسة العليا الخاصّة للهندسة والتّكنولوجيا Esprit. ومن النّاحية التّقنيّة، تمّ الاتّفاق على التّعامل مع سبعة أبعاد، يتمّ من خلال كلّ منها التّوجّه نحو مجموعة من المؤشّرات الإجرائيّة، يمكن الاعتماد عليها في قياس هذا المستوى، ويمكن تلخيص تلك الأبعاد والمؤشّرات في الجدول التّالي:

جدول رقم 1: مؤشّرات وأبعاد الالتزام المدني للجامعات في البحث

الأبعاد		المؤشّرات
الالتزام المدني		مدني، التزام، شراكة، مشروع قانون، العام، مسؤولية جماعية، مسؤولية اجتماعية، خدمة.
المواطنة	كشأن شخصيّ أو إنساني	مواطن، مواطنة، تماسك اجتماعي، واجبات، تنوع، حقوق - حقوق الإنسان، مساواة، أخلاق، نساء-امرأة، إنصاف، عدالة اجتماعية، أقليات، أخلاقيات، تسامح، قيم، عنف.
	كهوية	ازدواج ثقافيّ، ثنائيّة اللّغة، تعليم دينيّ، مسيحيّون، المسيحيّة، جماعة، حوار، الله، الكنيسة، الإيمان، الهويّة، الإسلام، علمانيّ، جامع، تعدّد طائفيّ، مسلمون، وطن، وطنيّ، تفاوض، تعدّديّة، تعدّد لغويّ، منطقة، دينيّ، حوار بين الأديان، دين، روحانيّ.
الديمقراطية		رابطة، اتحاد، مناظرة، تمثيل، تفويض، تداول، ديمقراطي، نقاش، انتخابات، انتخاب، حلّ النّزاعات، مشاركة، مشارك، حرّية، حرّيات، ليبراليّ، رأي، آراء، المشاركة في اتّخاذ القرار، سياسيّ، سياسة، تمثيل، نقابة.
ثقافة القانون		فوضى، فساد، قانونيّ (تنشئة، تفكير)، تشريع، قانون،

[3] - مشروع بحثي حول "الدّور المدني للجامعات العربيّة" أداره عدنان الأمين، مرجع سابق

		ثقافة القانون، تطبيق القانون، غياب، حكمالقانون، شفافيّة
تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية	تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية	إنساني، قيم، علاقات، آداب، علوم تربوية، علوم دينية، علوم اقتصادية، علوم إنسانية، علوم اجتماعية، قيم اجتماعية
	تعليم التّربية المدنيّة	تربية وطنيّة، تربية مواطنيّة، تعليم حقوق الإنسان، التّربية على الدّيمقراطيّة، تربية مدنيّة
خدمة المجتمع		مجتمع - جماعة، التزام (اجتماعيّ)، مهمّشة، شراكة، فقير - فقر - فقراء، حيّ-شارع- محيط، شبكة (اجتماعيّة)، خدمة، اجتماعيّ، مجتمع، تطوّع.
بيداغوجيا التقصي والمداولة		التعلّم، التّعاون، كفاية - كفايات، تعاون، تعاوني (تعلم)، نقدي، تفكير حر، مناظرة، مداولة، حوار، نقاش، استماع، تقصّي، تفاعل، طرق ناشطة، انفتاح، بيداغوجيا، مشكلة - مشاكل، تفكّر، تفكير

وبمنطق التّحليل العلمي، فإنّ اختيار المؤشّرات للقياس لا يعني بالضّرورة المراهنة على وجودها كاملة وتامّة وناجزة أو مكتملة التّطبيق في الواقع المقصود بالدّراسة، بل نفترض أنّ الجامعات موضوع هذه الدراسة تشتغل على معايير متداخلة، وأنّ لكلّ جامعة شكلا مهيمنا من المعايير المعتمدة. فما هو النّموذج الذي تقدّمه هذه العيّنة من الجامعات التّونسيّة؟

للإجابة عن هذا السّؤال قمنا بتحليل محتوى النّصوص والخطابات تلك التي تنتجها كلّ جامعة وتنشرها على مواقعها بالأنترنيت، وكذلك الأنشطة التي تمّ تسجيلها في تلك المواقع، وترصّد ما إذا كان المؤشّر موجودا، وحجم وجوده، والمعاني التي يحملها، وتوجّهات الجامعة في موضوع المسؤوليّة المدنيّة بصفة عامّة.

وتمّ أيضا تجميع المعطيات من خلال مواقع الكلّيات والمعاهد العليا والمدارس العليا والمخابر وأقسام الاختصاص ووحدات البحث والنّوادي التي تحيل إليها الرّوابط على موقع الجامعة.

لم يكن اعتمادنا منحصرا فقط على تحليل الخطاب أو محتوى المواقع الألكترونيّة، بل قمنا بمجموعة من المقابلات بأشكال مختلفة، مع أهمّ الفاعلين في الفضاء الأكاديمي

ونقصد بهم الطّلبة والمسؤولين الأكاديميّين المباشرين، كرؤساء الجامعات ومديري المؤسسات الجامعية والطّلبة، ذكورا وإناثا. وكانت النّتائج الخاصّة بالجامعات موضوع المتابعة كما يلي:

- **جامعة صفاقس:** ضعف حضور المؤشّرات التي يمكن أن تعكس مستوى المسؤوليّة المدنيّة لجامعة صفاقس بصفة عامّة، ويبدو أنّ جامعة صفاقس يغلب على توجّهاتها أبعاد "خدمة المجتمع" ثمّ "بيداغوجيا التّقصّي" فـ"المواطنة"، لذلك يمكن اعتبارها موجّهة أكثر نحو "خدمة الصالح العامّ Service public".

- **جامعة تونس-المنار:** يوجد تفاوت صارخ لاستعمال المؤشّرات بين مختلف الأبعاد، وهناك هيمنة واضحة للمؤشرات التي تنتمي إلى أبعاد الهويّة والدّيمقراطيّة وبدرجة أقل خدمة المجتمع. وتبدو إذن هذه الجامعة أقرب إلى نموذج "خدمة الصّالح العامّ" وخاصّة المساعدة على تأصيل الهويّة بمعانيها المختلفة.

- **جامعة منّوبة:** استعمال المؤشّرات ضعيف جدّا ولا يوجد تفاوت كبير بين مختلف الأبعاد،تبدو إذن هذه الجامعة أقرب إلى نموذج "خدمة الصّالح العامّ".

- **المدرسة العليا الخاصة للهندسة والتكنولوجياEsprit:** حضور المؤشّرات ضعيف مع استثناء وحيد بالنّسبة لبعد "خدمة المجتمع"، وحضور هذا البعد بقوة دون غيره لا يعني اصطفاف هذه الجامعة الخاصّة في النّموذج الذي حصرت فيه الجامعات العموميّة بل يؤكّد ربّما الصّبغة "المشاريعيّة Entrepreneuriale" لها.

وكخلاصة عامّة، يتأكّد لدينا أنّ مختلف الجامعات لا تولي أهمّية لما تعلنه على مواقعها باعتبار ذلك يمكن أن يعكس حقيقة التّوجهات التي تشتغل عليها، أيضا الجامعات العموميّة الثّلاث بحاجة إلى مزيد تعميق انخراطها في أجرأة المفاهيم لمختلف الأبعاد التي من شانها أن ترتقي بها إلى صورة الجامعات متعدّدة الأبعاد Plurielle. ويبدو التّنسيق بين أهداف الجامعة المعلنة في الخطابات ومحتوى الأنشطة منعدما وذلك لغياب المراجعة والتّدقيق والمحاسبة.

2. حوكمة الجامعات التّونسيّة بين الموجود والمنشود:

تعرّف الحوكمة الرّشيدة بأنّها التّقاليد والمؤسّسات التي يتمّ من خلالها ممارسة السّلطة في إدارة الموارد الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدّولة في قطاع أو منطقة أو دولة معيّنة من

أجل الصّالح العامّ، ويشمل ذلك عمليّة اختيار القائمين على السّلطة ورصدهم واستبدالهم، وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تتحكم فيها التفاعلات الاقتصادية الاجتماعيّة فيما بينها (Lesain-Delabarre, 2012).

وتعرض المنظّمات الدّوليّة مفهوم الحوكمة الرّشيدة كمفهوم كوني ويستند إلى مصطلحات "المسؤوليّة" والشّفافيّة وسيادة القانون والمشاركة (Angéon, Houédété, 2005). وقد أدّى ذلك إلى إخضاعه لمعايير موضوعية، وخاصّة من قبل الهيئات العالميّة كالبنك العالمي وغيره من المموّلين/المقرضين الدّوليّين، حيث يتمّ ضبط مقاييس السّلوك القويم في البلدان النّامية على وجه الخصوص.

تطوّر مفهوم الحوكمة في الجامعات لمواجهة تحديات العولمة في التعليم العالي وحدّة المنافسة على مختلف الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. فالعولمة تستدعي الحوكمة (Moreau-Defarges, 2006)، التي وتستدعي التّحديات وضع سياسات وآليات لضمان جودة التعليم والإدارة في المنظومة الجامعية. وبناء على ذلك، يجدر التأكيد على أنّ الهدف من سياسات الحوكمة يبقى دوما التصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية لتحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.

ولقد أثبتت مختلف الدراسات والتجارب في العالم أنّ الحوكمة الرشيدة في مؤسسات التعليم العالي هي رافد ضروري لتطوير تعليم عالي نوعي، وأنّ "أهمّ عامل يفسّر المشكلات المستمرّة للنّوعيّة هو كيفية تسيير الجامعات" (الأمين، 2014)، وتبين كذلك أنّ الجامعات العريقة في العالم تتميّز جميعها بسياسات فعالة للحوكمة والتمويل والقيادة، فضلا عن اعتمادها على آليات مؤسساتية واضحة (وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، 2015).

إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّ الحوكمة في الجامعات كانت مفقودة في التّعليم العالي التّقليدي، على الرغم أنّ حوكمة الجامعات كانت، في العديد من البلدان العربية ولا زالت في أغلبها،محكومة بطبيعة الأنظمة السياسيّة القائمة، وبأشكال الحوكمة في مؤسّسات الدّولة عموما. ويغلب على الحوكمة في هذه الجامعات تبعيّة القيادات وأصحاب القرار

لأصحاب السّلطة السّياسيّة، وغالبا ما تكون التّعيينات في المسؤوليّات الجامعية محكومة أيضا بمحدّدات سياسيّة أو حزبيّة أو حتّى قبليّة وجهويّة، أو لنقل اختصارا بأنّها تخضع لمنطق الزّبائنيّةClientélismeوالمحاباةNépotisme.

ومع مطلع "ثورة الحرية والكرامة" في تونس وما تلاها في البلدان العربية من أحداث، برز وعي مطّرد بضرورة إرساء أنظمة حوكمة رشيدة تمكّن الجامعات من الاضطلاع بدورها كاملا وتطوير أدائها ومساهمتها في التنمية (وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، 2015). وأنّ تطوير قطاع التعليم العالي لا يتحقق إلا بوضع معايير وآليات حوكمة تخضع لها كافة الأطراف المتدخلة صلب المنظومة الجامعية.

وقد علمت السياسات المتعاقبة بمبدأ التركّز المفرط للمؤسّسات الجامعيّة بكبريات المدن الساحليّة، ما ساهم في إفراز اختلال حادّ في التوازن بين الجهات والأقاليم وبين الفئات الاجتماعية، وعجز هيكلي في التنمية المستدامة بالجهات الداخلية (وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، 2015). هذا في الوقت الذي انطلقت فيه المناقشات بين الجامعيّين التّونسيّين حول الدّيمقراطيّة في الجامعة من عمل نضالي من اجل المشاركة في صنع القرار الأكاديمي (السّعيداني، 2016)

لقد جاء "مشروع إصلاح منظومة التّعليم العالي والبحث العلمي 2015-2025"،والذي تؤكّد العديد من الأطراف الحكوميّة في تونس والنقابيّة خاصّة أنّ صياغته قد تمّت بصورة تشاركيّة بين مختلف الفاعلين المتدخّلين في مجال التّعليم العالي والبحث العلمي في تونس،لتشخيص أوضاع الحوكمة في التّعليم الجامعي بتونس وواقع التّدريس والبحث فيه.وقد ربط المخطّط الاستراتيجي ضمن هذا المشروع بين الحوكمة وبين ما أسماه بـ"إرساء استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي"، وأشار خاصّة إلى:

- غياب الحريات الأكاديمية والديمقراطية؛
- هشاشة استقلالية الجامعات على الصعيدين الإداري والمالي؛
- تواضع العائدات المالية وتعاظم تدخّل الدّولة في مفاصل كثيرة للتعليم العالي والبحث العلمي؛

- تحوّل الأكاديميين إلى مجرد موظفين وأعوان تنفيذ؛

- السياسات المنتهجة في مجال التعليم والانتداب أنتجت وضعا يتّسم بـ"تماثل واسع بين الجامعات التونسية ممّا أفقد نظام التعليم العالي كلّ تنوّع في التّخصّصات ومسارات التّكوين"، وألحّ ذات المشروع في توصياته على ضرورة تشجيع الحوكمة، وذلك طبقا للمخطّط التّالي:

- إعادة تنظيم الهياكل التقريريّة والاستشاريّة على كل المستويات (الوزارة، الجامعة والمؤسّسات)، وإعادة تحديد مجالات كفاءتها وصلاحياتها؛
- تعزيز نظام التواصل والمعلومات بين مختلف الهياكل الإداريّة والمؤسّسات الجامعيّة عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتّصال وتنمية الإدارة الإلكترونية؛
- تركيز آليات تخوّل للجامعة أن تكون فاعلة في التنمية؛
- دعم دمقرطة هيئات الحوكمة صلب الجامعة؛
- بعث آليات قيادة وتنظيم ومساءلة على كل المستويات (وزارة، جامعات، مؤسّسات)؛
- تركيز مجلس أعلى للتربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي؛
- مراجعة آليات تنسيق هياكل الإشراف المزدوج؛
- دعم هيئات ووسائل الحوكمة والتقييم (نظام لليقظة والمراقبة مع معايير المقارنة ...)؛
- بعث ندوة رؤساء الجامعات؛

ويقوع في ظل نظام جديد يمنح الجامعات الاستقلالية المنشودة ويكرّس المنهج التّشاركي إعادة الاعتبار للأكاديميين والمفكرين المؤهلين الوحيدين لتولّي مهام ابتكار الطّرق والنّظم الجديدة والرّفع من الجودة الأكاديمية، شريطة تأسيس نظام يحقّق توازنا فعليّا بين الأطراف المتدخّلة في المنظومة الجامعية، بحيث لا تهيمن جهة واحدة على القرارات الأكاديمية والإدارية.

3. مشروع إصلاح منظومة التّعليم العالي وأهدافه

تمّ في إطار العمل على المشروع تشكيل "اللجنة الوطنية للإصلاح"، ثلاثيّة التركيبة (وزارة، نقابة، جامعات)، مع "لجان محوريّة"، بالاستعانة بأهل الاختصاص مع إقامة ندوات إقليمية ووطنية موسعة تم فيها تشريك ممثلين عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي. واعتمد هذا التّمشّي منهجية عمل انطلقت من تشخيص واقع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لتتواصل بضبط خطّة الإصلاح الإستراتيجية. وبخصوص تشخيص الواقع، تمّ تحديد معضلات المنظومة والمتمثلة خاصة في:

- تدنّي مستوى مدخلات الجامعة،
- عدم التّناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة،
- تدنّي ظروف الدّراسة والحياة الجامعية،
- غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير،
- استفحال البطالة في صفوف الخرّيجين،
- غياب الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات ومرونة التسيير،
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشتّت الخارطة الجامعية،
- ضعف مردوديّة منظومة البحث العلمي، خاصة في مجال التجديد والتثمين وخلق المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

و سنحاول بدورنا الانطلاق من مسألة التّشخيص لواقع الجامعات التّونسيّة مثلما ورد في وثيقة مشروع الإصلاح، ثمّ نقيّم نقديّا جملة المقترحات المقدّمة للارتقاء بهذا الواقع. ففي تحديد مهام منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وأهدافها سوف نجد تركيزا على:

- تأمين التكوين الجامعي،
- تنمية شخصية الطالب المواطن وتطوير كفاءاته،
- المساهمة في بناء مجتمع المعرفة وإثراء المعارف وتطوير التكنولوجيا، خدمة للمجموعة الوطنية.
- نشر المعارف وإثرائها،

- الاستثمار في الذكاء،
- تطوير العلوم والعلوم التطبيقية والعلوم السلوكيّة بهدف بناء مجتمع يتعلم ويبادر، واقتصاد يقوم على المعرفة،
- تعزيز تشغيلية الخريجين في إطار الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،
- السّهر على تنمية روح النقد والإبداع والمبادرة في أبعادها الإنسانية،
- تعزيز استعمال اللغة العربية، ودعم التحكم في اللغات الأجنبية، وتنمية التبادلات الفكرية بهدف التفاعل مع التقدم العالم،
- إثراء الثقافة العربية الإسلامية، وتعزيز الرابط الوطني، وتأمين التفتح على الثقافات الإقليمية والعالمية في تاريخيّتها، في إطار من التعددية والتنوع الثقافي،
- تأمين التكوين الحضوري، والتكوين عن بعد، والتكوين المستمر، والتكوين بالتداول، والتكوين حسب الطلب، وفتح فرص التعلم مدى الحياة وتثمين مكتسبات الخبرة،
- العمل على جعل عروض التكوين تستجيب وتستبق حاجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتتلاءم معها باستمرار،
- تنمية البحث العلمي وهيكلته واستغلاله الاستغلال الأمثل وتحسين جودته، ودفع التجديد التكنولوجي، وتعزيز تثمين نتائج البحث، خدمة للتنمية الجهوية والوطنية،
- امتلاك التكنولوجيات، وخاصة منها التكنولوجيات الرقمية، بهدف تنمية المعارف والمهارات والإسهام في تقدم الفكر الإنساني.

أمّا القيم التي تشتغل عليها المنظومة فتتلخّص في:

- تكريس القيم الدستورية الوطنية والقيم الكونية الإنسانية الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية،
- احترام الحريات الفردية والجماعية وخاصة منها الحريات الأكاديمية،
- تجسيد قيم العدالة وتكافؤ الفرص والتنوع والحس المدني والأخلاقيات وتعزيز مكانة المرأة،
- نشر قيم المواطنة والديمقراطية والحرية والحداثة والتسامح وتجذيرها؛
- تثمين قيمة العمل والجهد؛

- تنمية الفكر النقدي وروح الإبداع والمبادرة في أبعادها الإنسانية؛
- المساهمة في تنمية المعارف والعلوم على الصعيد الكوني؛
- تأمين فرص التعلم مدى الحياة؛
- تعزيز التحكم في اللغة العربية وحذق اللغات الأجنبية، وتنمية التبادلات الفكرية؛
- تمتين الرابط الوطني، وإثراء الثقافة العربية الإسلامية، مع تأمين التفتح على الثقافات العالمية في تاريخيّتها، في إطار التعددية والتنوع الثقافي؛

ما يمكن استخلاصه إذن هو أنّ إصلاح منظومة التّعليم العالي يستند إلى أرضيّة تاريخيّة لترسّخ التّعليم في تونس منذ بداية دولة الاستقلال وإلى يومنا هذا، باعتبار التّعليم عامّة هو وسيلة من الوسائل التي تعتمد لصالح المجتمع وتنميته المستدامة ولتكريس المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة التّربويّة في دعم أسس الحداثة والانفتاح. كما أنّ إصلاح المنظومة قد قام رئيسيّا استجابة لمتطلّبات خارجيّة وداخليّة، وخاصّة مع التّحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم منذ نهاية القرن الماضي مع مسار العولمة وحتّى المرحلة الحاليّة المتّسمة بتحوّلات اجتماعيّة وسياسيّة، وخاصّة ما اصطلح على تسميته بالانتقال الدّيمقراطي.

لقد قام هذا الإصلاح على عمليّة تشخيص دقيقة ولم يهمل الجانب القيمي، الذي يرافق جانب المردوديّة والمنفعة، والتي تعدّ من الأبعاد الاقتصاديّة الأساسيّة، التي لا يمكن لها أن تحقّق ما ينتظر منها اجتماعيا ومدنيا دون حضور البعد الأخلاقي القيمي المؤسّس للإنسان بأبعاده المواطنيّة.

إلا أنّ ما تمّ تسجيله بحاجة إلى برامج دقيقة لتفعيله وتنزيله إلى الواقع، فلا يمكن للجامعات أن تساهم في تكريس أبعاد المسؤوليّة المجتمعيّة والالتزام المدني في غياب الجانب التّطبيقي للإجراءات والتّوصيات.

إنّ ما ميّز عمليّة الإصلاح هذه بصفة خاصّة هو أنها حاولت أن تكرّس بالفعل بعد التّشاركيّة في التّصوّر والتّقييم والبناء كبعد من الأبعاد الأساسيّة لتحقيق المسؤوليّة المجتمعيّة، فكان الدّفع باتّجاه تشريك مختلف الفاعلين في الفضاء الأكاديمي، رغم ما شاب تلك العمليّة التّشاركيّة من هنّات.

4. التّشاركيّة بين الفاعلين الاجتماعيّين في واقع الانتقال الدّيمقراطي

شارك الجامعيّون، كغيرهم من الفئات الاجتماعيّة في تونس، في الحراك الثّوري الذي انبثق من انتفاضة ديسمبر 2010-جانفي 2011. وكانت تلك المشاركة بأوجه مختلفة، من خلال مبادرات فرديّة في تحرّكات الشّارع وخاصّة من خلال لجان حماية الثّورة في الأحياء والمدن والأرياف، والتي تأسّست مباشرة إثر فرار رئيس الدّولة "زين العابدين بن علي"، وما خلّفه ذلك خاصّة من فراغ أمني وغياب قوّات الأمن عن تأمين وظائفها في تلك الفترة، أو كذلك ضمن مبادرات جماعيّة منظّمة في إطار النّسيج الجمعيّاتي المتطوّر في تونس أصلا والذي تضاعف بعد 14 جانفي 2011، وبالخصوص ضمن الاتّحاد العامّ التّونسي للشّغل، المنظّمة النّقابيّة العريقة والكبيرة، والتي يشارك فيها الجامعيّون بصفتهم تلك صلب جامعة عامّة للتّعليم العالي والبحث العلمي، تنشط منذ ستّينات القرن الماضي.

بادرت إذن الجامعة العامّة للتّعليم العالي والبحث العلمي ومنذ 17 فيفري 2011 إلى مراسلة وزير التّعليم العالي والبحث العلمي تطلب منه التّرخيص لها بجمع التّوقيعات على الالتزام بالخصم من أجور الزملاء المعنيين وتوظيف ذلك الخصم وتنزيله في الحساب البنكي الذي ستفتحه للغرض. وبالتّوازي مع ذلك طالبته بتأمين إعانة لوجستيّة في شكل حافلات نقل دعما لقافلة جامعية مساندة لمدينة تالة من ولاية القصرين (مهد الانتفاضة) تعتزم تنظيمها. وفي 18 فيفري 2011 قامت بمراسلة وزير التّعليم العالي والبحث العلمي، طالبة منه تحديد موعد جلسة تفاوض حول مطالب الجامعيّين المهنيّة، مؤكّدة أنّها ستقتصر في الجلسة على المطالب المعنويّة دون المادّية،التي تفضّل تأجيل التفاوض فيها " إلى فترة لاحقة"، نظرا "للظّرف الذي تمرّ به البلاد...علما وأنّ هذه المطالب موثقة منذ مدة لدى مصالح الوزارة".

أمّا المطالب العاجلة التي رفعتها "الجامعة العامّة" إلى وزارة الإشراف فقد تم تلخّيصها في ما يلي:

- التسيير الديمقراطي للجامعات والمؤسسات الجامعية،
- مراجعة طرق انتخاب لجان الانتداب والترقية،
- إعادة النظر في تركيبة اللجان الحالية المعينة وفي طرق سيرها،

- تغيير تراتيب الانتخاب من أجل إضفاء مزيد من المصداقية على العملية الانتخابية،
- اعتماد مزيد من الشفافية فيما يتعلق بأشغال اللجان وطرق سيرها وذلك بإطلاع المترشحين على مقاييس التقييم وترتيب الناجحين،
- إعادة النظر في إجراءات نقلة الأساتذة،
- وجوب الاعتماد على رأي المجالس العلمية للمؤسسات والجامعات المعنية على أن تكون هذه الآراء معللة ومبنية على مقاييس واضحة وشفافة،
- الفصل بين الترقية والانتداب،
- تفعيل الحريات الأكاديمية،
- إيقاف العمل بكل الإجراءات والتدابير الأمنية،
- إعادة النظر في شروط بعث مخابر ووحدات البحث وخاصّة بالنّسبة للجامعات الدّاخليّة،
- إعادة النّظر في القوانين الأساسية واقتراح بعث لجان تفكير مشتركة لمراجعة الأنظمة الأساسية الخاصة بكافة أسلاك الجامعيين في اتجاه الارتقاء بها إلى مستوى طموحات الجامعيين ورهانات الجامعة التونسية،
- إعادة النظر في شروط الترفيع في سن التقاعد بالنسبة للجامعيين من صنف"أ"، واقتراح"إقرار الطابع الاختياري للانتفاع بالتمديد في سنّ الإحالة على التقاعد من 60 إلى 65 سنة مع إرجاع سلطة القرار إلى الهياكل التمثيلية للمؤسسات والجامعات المعنية"، مع اقتراح تمكين الأساتذة المنتفعين بالتمديد إلى ما بعد 65 سنة من التّفرغ للمهام البحثية والتأطيرية دون مهام التدريس حتى يفسح المجال لخلق مواطن شغل جديدة للباحثين الشبان.
- إعادة النظر في منظومة "إمد".

وفي 19 فيفري 2011 أصدرت "الجامعة العامّة" بيانا أعلنت فيه عن تشكيل "اللجنة الجامعيّة لمساندة الثّورة" متكوّنة من جامعيّين ينتمون إلى هياكل نقابيّة متعدّدة في الجامعات التّونسيّة، وقد حدّدت لها أهدافا عامّة وهي "العمل على إيجاد أشكال عملية وإطلاق مبادرات نضالية تدعم ثورتنا". ومن بين المبادرات التي أطلقتها هذه اللّجنة بصفة أوّليّة:

- التبرع بيوم عمل؛
- تنظيم قوافل تضامنية جامعية في اتّجاه المناطق الداخلية ؛
- تنظيم ندوات حول تداعيات واستحقاقات الثورة؛

كانت التّشاركيّة إذن واقعا موضوعيّا فرضته سياقات الواقع التّونسي الذي يتّسم بعراقة النّضال النّقابي في الجامعات وفي المجال الأكاديمي والبحثي بصورة أخصّ، الأمر الذي دعّمته ظرفيّة الثّورة التّونسيّة، فشارك الجامعيّون عامّة بشكل فعّال، لتأتي المرحلة الحاليّة والتي توصف بكونها "مرحلة الانتقال الدّيمقراطي"، لتزيد في دعمهم المسار التّشاركي للفاعلين في المجال. غير أنّ هذا الدّعم بقي على ما يبدو في مستوى الافتراض النّظري ولم يرتق بحسب الفاعل النّقابي المركزي (ممثّلا في الجامعة العامّة للتّعليم العالي والبحث العلمي) إلى مستوى الانتظارات، بل وحتّى أنّ التّشاركيّة مع الوزارة وُصفت في أحد بيانات هذه النّقابة بكونها "تشاركيّة عرجاء"، وأنّ وزير التّعليم العالي قد "سطا على البرنامج الإصلاحي التّشاركي وحوّله إلى مشروع شخصيّ" (بوجرّة، جريدة المغرب 2017/12/4). وقد جاء في ذات التّصريح الصّحفي أنّ وزير التّعليم العالي قد قام بتشويه البرنامج الإصلاحي الهيكلي الذي تمّت المصادقة عليه سنة 2015 "عبر إلغاء كلّ ما لا يتماشى مع آرائه الشّخصيّة"، وأكّد على أنّ "المؤتمر الوطني لتفعيل إصلاح منظومة التّعليم العالي شهد مقاطعة أغلب المعنيّين"، وبأنّ من أسباب مقاطعة الجانب النّقابي لهذا المؤتمر عدم قبول "الكراسي الدّيكور" بحسب تعبيره[4]، وبالتّالي فإنّ ما حصل هو برأي حسين بوجرّة "بمثابة تآمر على الإصلاح وسطو على برنامج الإصلاح التّشاركي"، بل هو "عودة إلى ممارسات ما قبل الثّورة".

ويتابع الكاتب العامّ المساعد للجامعة العامّة[5] شرحه للأسباب اتي أدّت إلى هذه المقاطعة، وهي في جانب منها شكليّة وفي جانب آخر منهجيّة، "فأوضح أنّ النّقابة

[4] - شهد "المؤتمر الوطني لتفعيل إصلاح منظومة التّعليم العالي" المنعقد بمدينة الحمّامات يومي 2 و3 ديسمبر 2017 مقاطعة العديد من الفاعلين المركزيّين في الجامعات التّونسيّة، أهمّهم الجامعة العامّة للتّعليم العالي والبحث العلمي والتي أقرّت لاحقا إضرابا عامّا يوم 7 ديسمبر 2017 عبر هيئتها الإداريّة.

[5] - عبد القادر الحمدوني الكاتب العام المساعد المكلّف بالنّظام الدّاخلي.

شاركت فعلا في لجان الإصلاح بل ساهمت في جلّ أعمالها ومضامينها، مفيدا أنّ الإصلاح انطلق منذ 2012 واتّخذ شكلا تشاركيا سواء في تمثيلية لجنة القيادة (ممثل عن الوزارة، ممثل عن النقابة، ممثل عن كل جامعة) أو في الهيئة العلي الإصلاح التعليم العالي (5 نقابيين، 5 عن الوزارة، و13 ممثلا عن الجامعات) أو على مستوى كلّ جامعة (لجنة ثلاثيّة مكوّنة من ممثلين عن الإدارة، والنقابة، ومجلس الجامعة)..مضيفا أنه تمّ خلال الفترة من 2012 إلى 2015 تنظيم 10 ندوات إقليميّة للإصلاح توّجت بندوة وطنية سنة 2015 صادقت على وثيقة اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم العالي التي صادقت عليها الوزارة والحكومة أيضا. وأكّد الحمدوني أنّ الوزير الحالي غيّر في تركيبة اللجان التشاركية وحذف لجنة القيادة واللجان العليا للإصلاح وأحدث 10لجان محورية، كلّ لجنة يترأّسها رئيس جامعة ومقررها مدير عام من الوزارة هدفها – حسب رأيه- ضرب الطرف النقابي.

وقال: «اعترضنا على الشكل والمنهجية خاصة أنّ بعض اللّجان تم إغراقها بـ50 عضوا علاوة على تغييب البعدين التشاركي والقاعدي».وتابع:"شاركنا في اجتماع تقييمي في شهر أفريل2017 لمختلف أعمال اللجان ولاحظنا تعطّلا لبعضها أو تداخلا في بعضها الآخر فطالبنا بإعادة لجنة القيادة وتفعيل اللجان المعطلة لكن فوجئنا بقرار الوزير المضي قدما في برمجة مؤتمر الإصلاح دون الأخذ بمقترحاتنا».. وقال أيضا:«مؤتمر الإصلاح غير جدي وإهانة للجامعيين باعتبار أنّ دورهم سيقتصر على الحضور، ومخرجات المؤتمر لا تلزمنا وسنتصدى لها وسندعو إلى التفعيل الحقيقي لوثيقة الإصلاح..» (بن عبد الله، جريدة الصّباح 1 ديسمبر 2017).

إلا أن النّقابات لمتكن الفاعل الوحيد والحصري في هذا الحقل الأكاديمي. فحتّى يتمّ تلافي غياب "ميثاق سلوك" ينظّم العلاقات داخل هذا الفضاء بين مختلف الفاعلين وكذلك في صلب مختلف الهيئات(karkar, 2015)، كان للمجتمع المدني المرتبط بهذا الحقل دورا متميّزا في ذلك. فلقد بادرت "الجمعية التونسيّة للدفاع عن القيم الجامعيّة"[6]، من

[6] - من أهمّ أهداف الجمعيّة التونسيّة للدفاع عن القيم الجامعيّة الدفاع عن الحرّيات الأكاديميّة ونشر ثقافة الحريات الأكاديميّة للأساتذة والطلبة ومختلف مكوّنات الوسط الجامعي ككلّ ثمّ التصدّي للتطرّف

ناحيتها، ببعث هذا "الميثاق الجامعي التّونسي"، بعد تفكير كبير والقيام بأشغال تحضيريّة، من قبيل القيام بندوات علميّة في أغلب الجامعات في تونس الكبرى والوسط والجنوب، والتّقرب من الجامعيين والأكاديميين، ثمّ عقدت ندوة دوليّة للاستئناس بآراء أخصائيين من الدول العربيّة والدول الأخرى العريقة،تمّت في ختامها صياغة هذا الميثاق ووقع توقيعه في موكب مواطني واحتفال رسمي يوم 25 ماي 2017 حضره عدد كبير من الشخصيات الجامعيّة التونسيّة.

بادر هذا الميثاق إلى الدّعوة إلى ضرورة تكريس الحريّات الأكاديميّة بكلّ أبعادها: بعدها الفردي من خلال الاستقلاليّة الفرديّة وحريّة التدريس؛ وبعدها المؤسّساتي من خلال استقلالية الجامعة؛ وبعدها الجامعي من خلال تمكين الجامعات والمؤسسات الجامعيّة من سلطات تقريريّة تقوم على حوكمة، يكون فيها التسيير جماعيا من خلال اتخاذ قرارات جماعيّة وعدم انفراد المسؤولين الجامعيين بالقرارات سواء على مستوى الجامعة أو على مستوى مؤسّسة جامعيّة.

وقد كان للطّالب أيضا دور في صياغة هذا الميثاق من خلال الدورة التكوينيّة التي نظمتها الجمعيّة لمجموعة من الطلبة،بحسب القائمين على الميثاق، فاستمعت إلى آرائهم واستأنست بها. وقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار لما قدّموه من ملاحظات في خصوص تعديل الميثاق.

وكان أيضا للسّلطة السّياسيّة في جانبها التّشريعي، وخاصّة من ناحية القوى المعارضة داخل البرلمان، مشاركة في هذا الحوار التّشاركي. ففي يوم 31 مارس 2017 توجّه نائب في مجلس نوّاب الشّعب[7] بسؤال كتابي إلى وزير التّعليم العالي والبحث العلمي، يطلب في جزء منه توضيحات حول برنامج تفعيل إصلاح التّعليم العالي. فكان أن أجاب الوزير كتابيّا عن السّؤال بتقرير، بحسب ما تقتضي إجراءات التّعامل في المجلس، أكّد فيه

والأدلجة والتصدّي لكلّ السلوكات المشينة والتنديد بها والتصدّي لكلّ اعتداء عن الحريات الأكاديميّة. والتعاون مع جمعيات تدافع عن حريات المجتمع المدني. وكذا الدفاع عن حريّة التعبير لأنها أساس الحريّة الأكاديميّة لأنّه لا وجود لحريّة أكاديميّة في ظلّ غياب حريّة التعبير.

[7] - غازي الشّوّاشي عن حزب التّيار الدّيمقراطي.

على أنّ:

- وثيقة "مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي" و"مخطط العمل الاستراتيجي" الملحق بها يمثّلان تتويجا لمرحلة تشاور دامت أكثر من أربع سنوات، ونقطة انطلاق لمرحلة الحوار المجتمعي الموسع من أجل إثراء البرنامج الإصلاحي وتبنيه من قبل الرأي الجامعي والوطني؛
- الطّور التنفيذي يقتضي تحديد ملامح الإجراءات العاجلة القابلة للتطبيق الفوري مع مستهل العودة الجامعية 2016/2015،وبلورة للإصلاحات على المدى المتوسط والمدى البعيد. كما أنه يستوجب مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية القائمة وإعادة صياغتها لتستجيب لمتطلبات الإصلاح الجذري والعميق حتى لا تكون عائقا للنفس الإصلاحي؛
- مسار الإصلاح يمتد على كامل العشرية 2015-2025 ولا يتوقف عند مراحل التصور والتنفيذ، فمن الحتمي إذن إرساء آليات المتابعة والتقييم والتحسين المستمرّ، بتحويل اللجنة الوطنية للإصلاح إلى لجنة دائمة تؤمن هذه المهام وتؤكد البعد الإصلاحي القائم على التشاور والتوافق؛
- المنظومة التعليمية هي واحدة وغير قابلة للتجزئة، ولذلك فإنه لا يمكن بأية حال من الأحوال القيام بإصلاحات منفصلة عن بعضها البعض في قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي، وهو ما يستوجب تشكيل لجنة إصلاح موحدة تؤمن تلازم المسارات وتؤسس لمنظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية.

إنّ ما أردنا التّأكيد عليه من خلال هذا العرض السّريع لبعض المواقف للفاعلين المركزيّين في الحقل الأكاديمي هو كون موضوع إصلاح المنظومة لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون خاضعا لموازين قوى اجتماعيّة أو سياسيّة أو مؤسّساتيّة من أيّ نوع كانت، وأنّ الثّورة في تونس قد أوجدت وضعا جديدا يفترض أنّه أكثر ملائمة لجعل القطاعات الإستراتيجية التي تعدّ رهانا اجتماعيّا تاريخيّا لا يجب أن تكون حكرا على فاعل دون آخر كي لا تكون رهانات سياسيّة أو فئويّة ضيّقة تنتهي بانتهاء سيطرة تلك الأطراف وهيمنتهم وسلطتهم واندحارها.

الخاتمة:

يختلف مسار المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسات الجامعيّة عن المسارات التي تأسّس على قاعدتها مفهوم المسؤوليّة المجتمعيّة للمؤسّسة في المجال الاقتصادي، فالشّركاء الاقتصاديّون الذين تربطهم مصالح تقاس بمؤشّرات الرّبح والمنافع الماليّة والمادّية المباشرة، وما يمكن ان يجنيه المساهمون ماليّا نتيجة كلّ العمليّات التي تتمّ برمجتها ضمن المؤسّسة الاقتصاديّة، حتّى وإن كانت ذات أبعاد اجتماعيّة وأخلاقيّة، هم شركاء يستندون إلى خلفيّة مشاريعيّة اقتصاديّة ربحيّة، غالبا ما يكون حضور البعد الاجتماعي فيها بغاية ضمان ديمومة تلك المصالح. في حين انّ التّفكير بمنطق المسؤوليّة الاجتماعيّة للجامعات يرمي أكثر إلى التّأسيس لديمومة الأبعاد القيميّة والأخلاقيّة والاجتماعيّة لكيان أساسي في المجتمع يراهن على الإنسان كقيمة اعتباريّة أكثر من الرّهان عليه كمورد من الموارد الجالبة للأرباح المادّية والاقتصاديّة المنتهية والخاضعة أصلا للتّقلّبات الظّرفيّة.

المراجع

1. الأمين عدنان، 2014. المسؤوليّة المدنيّة للجامعة، مجلّة الدّفاع الوطني اللّبناني، العدد 90، تشرين الأوّل/أكتوبر.
2. حنفي ساري، 2016. تقرير عن مؤتمر«الدور المدني للجامعات العربية»، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بالتعاون مع معهد عصام فارس للسياسات في الجامعة الأميركية في بيروت، 21-22 أبريل/نيسان 2016، مجلّة عمران، العدد 5/18، خريف 2016.
3. حسين عبد الرحمان، وآخرون، 2011. تجربة ماليزيا التنموية، مجلة "دراسات اقتصادية"، عدد 26، بغداد.
4. السّعيداني منير، 2016. الدّيمقراطيّة في الجامعات العربيّة، مجلة "إضافات"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 36-37 خريف 2016 - شتاء 2017.
5. وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، 2015. مشروع إصلاح منظومة التّعليم العالي

والبحث العلمي 2015-2025، تونس.

6. Angéon V., Houédeté T., 2005. Le développement entre gouvernement et gouvernance : réflexion critique sur le rôle des institutions dans le développement, in A. Ferguène (ed.), Gouvernance locale et développement territorial : le cas des pays du Sud, Paris, L'Harmattan.
7. Bertrams K., 2006. Les interactions industrie-université : essai de repérage historique XIX^e^-XX^e^ siècles», in, Yves Gingras et Lyse Roy (Dir.), Les transformations des universités du XIII^e^ au XXI^e^ siècle, Presses de l'Université du Québec.
8. Catherine Larouche, al., 2012 . Typologie des conceptions des universités en vue d'en évaluer la performance : rendre compte de la diversité pour en saisir la complexité, Canadian Journal of Higher Education Revue canadienne d'enseignement supérieur, vol. 42, n° 3.
9. Crespo M., Dridi H., 2007. Intensification of university-industry relationships and its impact on academic research. Higher education.
10. Freitag M., 2002. L'université aujourd'hui : les enjeux du maintien de sa mission institutionnelle d'orientation de la société. Dans Gilles Gagné (dir.), Main basse sur l'éducation. Montréal, Québec : Éditions Nota bene.
11. Karkar T., 2015. L'université tunisienne a-t-elle fait sa révolution ?, http://tunisie-des-lumieres.org
12. Larouche C., et al., 2012. Typologie des conceptions des universités en vue d'évaluer la performance : rendre compte de la diversité pour en saisir la complexité, revue canadienne d'enseignement supérieur, 42(3), 45-64.
13. Legendre R., 2005. Dictionnaire actuel de l'éducation, Montréal, Québec:

Guérin.

14. Lesain-Delabarre J-M., 2012. Gouvernance: un concept caméléon à l'épreuve des analyses critiques, La nouvelle revue de l'adaptation et de la scolarisation 2012/4, n° 60, p. 287-302.

15. Lucier P., 2006. L'université québécoise., Sainte-Foy, Québec : Presses de l'Université Laval.

16. Moreau-Defarges P., 2006. La mondialisation, PUF, 1997, 6e édition, 2006.

17. Porter M.E., 1993. L'avantage concurrentiel des nations. Paris, France : Inter- Éditions.

18. Silvern L.C, 1972. System engineering applied to training. Houston, TX: Gulf publishing company.

19. Talloires Network, 2005. Talloires Declaration On the Civic Roles and Social Responsibilities of Higher Education , september 17, https://talloiresnetwork.tufts.edu/who-we-are/talloires-declaration/